على هامش افتتاح المعرض والملتقى الكويتي - المصري تحت رعاية سفيرنا في القاهرة

المحمد: الكويت حريصة على تعزيز التعاون مع مصر بجميع المجالات

المحمد خلال افتتاح المعرض والملتقى

جناح الاطفاء

- محمد المحمد: العلاقات الكويتية – المصرية عميقة ومتينة وذات بعد تاريخي
- التوسع في إقامة هذه المعارض يساهم في توطيد العلاقات بين البلدين

القاهرة - «كونا»- أكد القائم بأعمال سفارة الكويت لدى مصر بالانابه المستشار محمد المحمد أمس الأول حرص الكويت على تعزيز التعاون مع جمهورية مصر العربية في كافة المجالات.

جاء ذلك في تصريح ادلى به المحمد لـ«كونا» على هامش افتتاح المعرض والملتقى الكويتي - المصري تحت رعاية سفارة دولة الكويت لدى مصر ووزارة التجارة والصناعة المصرية.

وقال المحمد ان المشاركة الكويتية الكبيرة في المعرض والملتقى الكويتي المصري متمثلة في عدد من وزارات الدولة ومؤسساتها بما يؤكد مدى عمق ومتانة العلاقات بين البلدين مشيرا الى اهتمام دولة الكويت بالمشاركة في كافة الفعاليات التي تقام في مصر.

واعرب عن امله في التوسع في اقامة مثل هذه المعارض التي تساهم في توطيد العلاقات بين البلدين والشعبين الشقيقين.

واوضح المحمد ان وجود استفسارات كثيرة حول المنتجات الكويتية المعروضة يعد نجاحا للمعرض وفرصة حقيقية لزيادة التعاون بين الجهات والمؤسسات سواء كانت الحكومية او الخاصة في الكويت ومصر.

وقد شارك في المعرض والملتقى الكويتي - المصري كل من وزارة التعليم العالي ووزارة التربية والادارة العامة للاطفاء ووزارة المالية والحرس الوطني والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب والهيئة العامة للبيئة وشركة «اتش.ام.جي» العقارية ومؤسسة الخطوط الكويتية وغرفة التجارة بالقاهرة والغرفة التجارية بالجيزة.

في سياق الزيارات الميدانية التي يقوم بها جهاز متابعة الاداء الحكومي لتفقد المشروعات

الفارس زارت مشروع مركز التحكم والأرصاد الوطني

الفارس خلال تفقدها المشروع

قامت الوكيل المساعد لقطاع المتابعة الحكومية في جهاز متابعة الاداء الحكومي الدكتورة رنا الفارس بزيارة ميدانية الى مشروع مركز التحكم ومركز الأرصاد الوطني «كي سي ام سي» التابع للادارة العامة للطيران المدني.

وذكر جهاز متابعة الاداء الحكومي في بيان صحفي ان زيارة الدكتورة الفارس والوفد المرافق لها تأتي في سياق الزيارات الميدانية التي يقوم بها الجهاز لتفقد المشروعات الحكومية والأعمال الجارية فيها.

واوضح البيان ان الدكتورة الفارس تفقدت خلال هذه الزيارة الأعمال الانشائية في المشروع والادارات التي يضمها مبنى المشروع وهي إدارات الملاحة الجوية والأجهزة الملاحية والأرصاد الجوية اضافة الى الأنظمة والأجهزة في كل إدارة.واشار الى ان الدكتورة الفارس «اطلعت على آخر مستجدات الموقف التنفيذي للمشروع حيث تبين من افادة الإدارة العامة للطيران المدني ان التسليم النهائي للمشروع تم في شهر مايو 2014 وان السبب في تأخر تشغيل المبنى يرجع إلى ارتباطه بمشروع شبكة تبادل المعلومات بالمطار «كي آي دي آي ان».

وتابع انه «من المتوقع الانتهاء من الجزء المتعلق بربط المشروع تمهيدا لتشغيل المركز في ديسمبر 2014 على ان يبدأ التشغيل الفعلي للمركز في ابريل 2015».

وثمنت الدكتورة الفارس الجهود المبذولة من جانب القائمين على المشروع داعية اياهم الى بذل المزيد من الجهد والعمل على سرعة الانجاز.

وأكدت للقائمين على المشروع خلال زيارتها حرص الجهاز واستعداده لتذليل اية صعوبات او عقبات تقف امام تشغيل المركز.

جانب من المشروع

شملت مجالات النظافة السكنية والباعة المتجولين والسيارات المهملة وغيرها

البلدية: الخط الساخن استقبل 261 شكوى خلال سبتمبر الماضي

- أعلى معدل في حولي حيث بلغ عددها 77 شكوى والفروانية كان الأقل بـ25
- تطوير الخدمة والارتقاء بجودتها مستمر تنفيذاً لتوجيهات الإدارة العليا

أوضح التقرير الذي أعدته إدارة العلاقات العامة ببلدية الكويت بالتعاون مع إدارة الخدمات العامة إلى أن عدد الشكاوي التي تم إستقبالها عبر الخط الساخن وتحويلها إلى أفرع البلدية بالمحافظات خلال شهر سبتمبر الماضي بلغ 261 شكوى وشملت مجالات النظافة العامة التعدي على أملاك الدولة ، إستغلال ومزاولة مهن تجارية داخل المناطق السكنية ، الباعة المتجولين ، السيارات المهملة ، مخالفات البناء ، البقالات المنزلية ، وجود العزاب ، إزعاج الجار ،طلب ردم ساحة ترابية ومختلف الشكاوي المتعلقة بعدم صلاحية الأغذية وعدم نظافة بعض المطاعم فضلاً عن تزويد المواطنين بأرقام البلدية المختلفة . واشار التقرير إلى أن أعلى معدل للشكاوي التي تم إستقبالها من الجمهور كان في محافظة حولي حيث بلغ عددها 77 شكوى تلاها محافظة الأحمدي في المرتبة الثانية حيث بلغ عدد الشكاوي التي تم تحويلها 51 شكوى فيما جاءت بالمرتبة الثالثة محافظة العاصمة مسجلة 41 شكوى ، مشيرا إلى أن عدد الشكاوي التي تم تحويلها لمحافظة مبارك الكبير قد بلغ 34 شكوى مسجلا المرتبة الرابعة وتلاها محافظة الجهراء مسجلة 33 شكوي بالمرتبة الخامسة.

وأضاف أن عدد الشكاوي لفرع بلدية محافظة الفروانية بلغ 25 شكوى واحتلت المرتبة الأخيرة بأقل معدل من نسبة الشكاوي.

وذكر التقرير أن جميع الشكاوي التي يتم إستقبالها يتم إدخالها في جهاز الحاسب الآلي ويتم متابعتها من قبل موظفي الخط الساخن بعد توجيهها إلى جهات الإختصاص في البلدية طبقا للمحافظات ، مشيرة إلى أن تطوير خدمة الخط الساخن والإرتقاء بجودة خدماته مستمرة تنفيذا لتوجيهات الإدارة العليا في البلدية من أجل خدمة الجمهور والتواصل معهم من أجل أن يكون كل فرد في المجتمع شريكا في الحفاظ على بلدنا لمنع أي مظاهر سلبية .

وفي هذا السياق أكدت إدارة الخدمات العامة أن موظفوا الخط الساخن لا يكتفون بتحويل الشكاوي للجهات المعنية بأفرع البلدية بالمحافظات بل يقومون بمتابعتها حتى يتم التأكد من الإجراءات التي تم إتخاذها بشأنها من أجل التواصل مع الشاكي وإطلاعه على تلك الإجراءات .

لافته إلى أن خدمة الخط الساخن تهدف بأن تكون حلقة الوصل بين جهاز البلدية والجمهور ومساعدتهم في كافة المجالات التي تقع ضمن إختصاصاتها

الحل الفوري

ولفت الإدارة إلى انه في حال وجود الحالات الطارئة في مختلف المحافظات التي تستوجب الحل الفوري فإنه يتم تحريك آليات ومعدات وعمال الإدارة والعمل على حلها فورا من أجل تقديم أفضل الخدمات وبأقصى سرعة ممكنة ، إلى جانب التعاون مع مختلف المؤسسات الحكومية في حالة وجود أي طارئ من خلال دعمهم بآليات وعمال البلدية والعمل بروح الفريق الواحد من أجل تحقيق المصلحة العامة .

بين الموقوفين من صدرت بحقهم أحكام قضائية ومطلوبون على ذمة قضايا ومخالفون لقانون الإقامة

«الداخلية» تنفذ حملة أمنية في الفحيحيل تسفر عن ضبط 63 مخالفاً

الشيخ مازن الجراح

نفذت الإدارة العامة لمباحث شؤون الإقامة في وزارة الداخلية حملة امنية في منطقة الفحيحيل الصناعية امس اسفرت عن ضبط 63 شخصا مخالفا.

ومن بين الموقوفين من صدرت بحقهم احكام قضائية ومطلوبون على ذمة قضايا ومخالفون لقانون الإقامة والعمل ومن بينهم ايضا مشتبه بهم في جرائم سرقات وغيرها من القضايا وقد تمت احالتهم جميعا الى جهات الاختصاص.

وقال وكيل وزارة الداخلية المساعد لشؤون الجنسية والجوازات اللواء الشيخ مازن الجراح الصباح في تصريح صحافي ان الحملة تأتي بتوجيهات من نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية بالوكالة الشيخ محمد الخالد الصباح.

واضاف انها تأتي ايضا استكمالا للحملات الأمنية المفاجئة التي تشنها اجهزة الوزارة والتي جرى الإعداد لها بدقة وإحكام لضبط مخالفي القانون والإقامة والمطلوبين في جميع مناطق الكويت خاصة تلك التي تشهد كثافة في اعداد العمالة السائبة.

واوضح اللواء الشيخ مازن الصباح ان هذه الحملات الامنية يتم الاعداد والتنسيق لها مع جميع الادارات التابعة لقطاع الجنسية والجوازات بهدف القضاء على كافة الظواهر السلبية مشيرا الى ان هناك مزيدا من الحملات المفاجئة التي ستنفذ في مناطق اخرى.

إحالة المتهم والمضبوطات إلى جهات الاختصاص لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة

«مكافحة المخدرات» ضبطت مواطناً بحوزته أسلحة نارية وذخيرة

تمكنت الإدارة العامة لمكافحة المخدرات "ادارة العمليات" في وزارة الداخلية من ضبط مواطن بحوزته ستة اسلحة (كلاش) وسلاح ذاتي وبندقيتي صيد "شوزن" الى جانب 5000 "طلقة كلاش" و200 طلقة "عيار 50" و200 مخزن "معبا كلاش" حيث تم احالة المتهم والمضبوطات الى جهات الاختصاص لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة.

وقالت ادارة الاعلام الامني في بيان صحافي امس ان معلومات وردت لادارة المخدرات تفيد بوجود اسلحة بمنزل احد المواطنين وعلى ضوء تلك المعلومات تم تشكيل فريق عمل للبحث والتحري والتأكد من صحة تلك المعلومات وعليه تم اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة.

واوضحت ان فرقة امنية انتقلت على اثر ذلك لضبط تلك الأسلحة مؤكدة العثور عند مداهمة مسكنه على مخبأ سري بداخله الأسلحة المذكورة.

واضافت ان الأجهزة المعنية في وزارة الداخلية تهدف من خلال هذه الاجراءات الى توفير الأمن والاستقرار للجميع وحمايتهم من الاخطار التي تسببها حيازة الأسلحة النارية الغير مرخصة والاستخدام الخاطئ لها مؤكدة التصدي للخارجين على القانون واستمرار مواجهة هذه الظاهرة التي تؤثر على امن الوطن وأمان مواطنيه.

مع تسارع وتيرة النمو السكاني في الدولة

المشاريع الإسكانية في الكويت خطوة على حل المشكلة

مع تسارع وتيرة النمو السكاني في دولة الكويت تزداد أهمية إنجاز المشاريع الإسكانية بغية تغطية الطلبات المتنامية وقوائم الانتظار وتوفير الرعاية السكنية للمواطنين.

وحرصت دولة الكويت على الاهتمام بمجال الرعاية السكنية منذ مطلع خمسينيات القرن الماضي الى الآن وأصبح تملك السكن في البلاد حقا مكتسبا لا يمكن التفريط به ولذلك أقرت الحكومة الكويتية سياسة توفير الوحدات السكنية المناسبة للأسر الكويتية.

وشرعت الحكومة منذ عام 1954 بإنشاء الوحدات السكنية وببدائل مختلفة من بيوت حكومية أو قسائم أو شقق وتوزيعها على المواطنين طبقا لآليات وقواعد منظمة تكفل الأسس العادلة في منح تلك المساكن.

ويقوم نظام الرعاية السكنية في الكويت على منح الحق لكل مواطن كويتي بأن يتقدم بطلب للحصول على قسيمة أو أرض وقرض إسكاني من دون فوائد من الحكومة بعد توثيق أوراق زواجه وقد اعتمد هذا النظام عام 1954.

ومن خلال هذا النظام تمكنت نسبة كبيرة من العائلات الكويتية من الحصول على السكن في مختلف مناطق البلاد بشروط ميسرة ويحصل كل رب أسرة من الدولة على بدل إيجار شهري يعادل 150 دينارا كويتيا خلال فترة الانتظار التي تتراوح حاليا بين 15 و 20 عاما.

وفي عودة الى عام 1954 تشكل مجلس الانشاء وتم من خلاله بناء 2000 وحدة سكنية متعددة النماذج في مناطق الشامية وكيفان والفيحاء والسالمية والدعية من ثم بدأت دائرة أملاك الدولة عام 1956 بتوزيع البيوت وبعد عامين تم تشكيل لجنة الإسكان للتعاون دائرة أملاك الدولة في مهامها.

وشهد عام 1960 تاسيس بنك الائتمان بهدف تيسير الائتمان العقاري والصناعي والزراعي للمواطنين ثم اسندت بعد عامين مهمة توزيع المساكن الحكومية الى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.

وفي عام 1965 تم تطوير بنك الائتمان ليقوم ببناء البيوت باسم بنك التسليف والادخار وتقديم القروض العقارية للمواطنين لمساعدتهم في بناء بيوتهم ثم انشئت الهيئة العامة للاسكان عام 1974 لتقوم بمهمة إنشاء وإنجاز المساكن الحكومية للمواطنين.

وجاء إنشاء وزارة الاسكان عام 1975 لتكون إحدى مهامها توزيع البيوت الحكومية قبل أن يتم دمج الوزارة بالهيئة العامة للاسكان عام 1986 لتقوم بتخطيط وتنفيذ وتصميم وتوزيع البيوت الحكومية فقط.

وصدرت تشريعات عدة لمواكبة متطلبات العصر في هذا القطاع الحيوي منها قانون الرعاية السكنية رقم 47 لعام 1993 وبموجبه انشئت المؤسسة العامة للرعاية السكنية بميزانية مستقلة ومجلس إدارة ممثلا جميع الوزارات والهيئات الحكومية لتوفير الرعاية السكنية للمواطنين لضمان التنسيق بينها وبين أجهزة المؤسسة وتذليل العقبات التي تعترض تقديم الخدمات الإسكانية.

وعكفت المؤسسة على توزيع مساحات شاسعة من القسائم السكنية إلى جانب قيام بنك التسليف والادخار بمنح القروض العقارية اللازمة لبناء وترميم وتجديد المساكن الخاصة ووزعت الدولة وحدات سكنية لأكثر من 91600 أسرة كويتية حتى عام 2009.

وتشير بيانات المؤسسة العامة للرعاية السكنية إلى أن طلبات الإسكان تشهد ارتفاعا سنويا بنسبة 8 في المئة وستبلغ هذه الطلبات نحو 175 الف طلب سكن حتى عام 2020 وفق التوقعات.

الى ذلك صدر القانون رقم 27 لسنة 1995 وتعديلاته بشأن إسهام القطاع الخاص في تعمير الأراضي الفضاء المملوكة للدولة والذي قطعت (السكنية) شوطا كبيرا في تنفيذه.

وحرصا من المؤسسة على توفير متطلبات المواطنين السكنية وإيمانا منها بأهمية تحقيق التوازن والتكامل مع الجهات الحكومية المختلفة بتطوير دولة الكويت أنشأت العديد من المدن السكنية الجديدة خارج المنطقة الحضرية مثل مدينة صباح الأحمد ومدينة الخيران ومدينة المطلاع إلى جانب بعض التجمعات المجاورة لهذه المدن.

وسبق للمؤسسة أن أعلنت عام 2008 انها تعكف على إنجاز 23 مشروعا سكنيا بتكلفة أكثر من 225 مليون دينار كويتي وتتراوح تلك المشاريع بين قسائم سكنية وبيوت جاهزة ومرافق عامة وخدمات.

وأظهرت احصائية صادرة عن (السكنية) عام 2013 أن عدد الوحدات السكنية في المشاريع الاسكانية القائمة التي تم تنفيذها وصل إلى 14 الف وحدة سكنية في ما بلغ عدد الوحدات السكنية المتبقية 6387 وحدة سكنية وتشمل بيوتا حكومية وقسائم وشققا سكنية في العديد من مدن الكويت.

وبينت إحصائية أخرى أن عدد البيوت التي تم تخصيصها بلغ 2571 بينما وان عدد الوحدات السكنية المنجزة العام الحالي سيصل الى 2251 وحدة على أن يتم إنجاز 925 وحدة عام 2015 ليبلغ العدد 640 وحدة سكنية عام 2016.